الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفجوة بين الحقوق والأدوار

أكتوبر/تشرين الأول2018

مايكل روبنز
جامعة برينستون وجامعة ميتشيغن

كاثرين توماس
جامعة برينستون

النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
الفجوة بين الحقوق والأدوار

مايكل روبنز
جامعة برنستون وجامعة ميتشغن

كاثرين توماس
جامعة برنستون

النتائج الأساسية

- يعتقد أغلب المبحوثين في شتى أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنه يجب أن يكون للنساء نفس الحقوق المكفولة للرجال في مجالات متعددة، منها الحصول على التعليم الجامعي (75 بالمئة)، والعمل (84 بالمئة)، وشغل المناصب السياسية (62 بالمئة).

- إلّا أنّه، ورغم الدعم العريض لحقوق النساء، فالأغلبية في بلدان عربية عديدة تُفضل الحدّ من الأدوار التي تشغلها النساء في المجتمع. على سبيل المثال، فالثلث يعتقدون بأن النساء يتمتعن بنفس الفعالية التي يتمتع بها الرجال في المناصب القيادية العامة. ويعتقد ستة من كل عشرة أشخاص بأنه يجب أن يكون للزوج الكلمة الأخيرة في صناعة القرارات الخاصة بالأسرة.

- ومن غير المثير للدهشة أن الرجال بشكل عام كانوا أقل دعمًا لحقوق النساء وأكثر محدودية في تصورهم للأدوار التي يرونها مرغوبة للنساء. كما أن المواطنين الأقل نصيبًا من التعليم كانوا في أغلب الحالات يعتنقون آراء أقل تفضيلًا للمساواة، ما يُظهر أنه مع ارتفاع مستوى التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تتغير السلوكيات إزاء النساء أيضًا.

- وإجمالًا، تُظهر هذه النتائج الخاصة باستطلاعات الرأي العام على المستوى القُطري التي نفذها الباروميتر العربي، أن هناك حاجة إلى تحسين حالة المساواة للنساء، بما يتجاوز ضمان المساواة في الحقوق، إلى التركيز على تغيير الآراء إزاء الأدوار التي يجب أن تشغلها النساء في المجتمع.

مساندة الحق في المساواة في إتاحة التعليم

يؤكد المواطنون في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن للنساء نفس الحق المكفول للرجال في التعليم. وعبر المنطقة، يقول الرُبع أو أقل إن التعليم الجامعي أهمّ للذكور مقارنة بالإناث (الشكل 1). الجزائريون هم الأكثر اعتناقًا لهذا الرأي، بواقع 25 بالمئة، ثم الفلسطينيون، بواقع أقل من شخص واحد من بين كل 5 أشخاص (19 بالمئة)، ثم الأردنيون (18 بالمئة)، فالمصريون (15 بالمئة)، فالمغاربة (12)، ثم التونسيون (11 بالمئة)، ثم اللبنانيون (8 بالمئة).

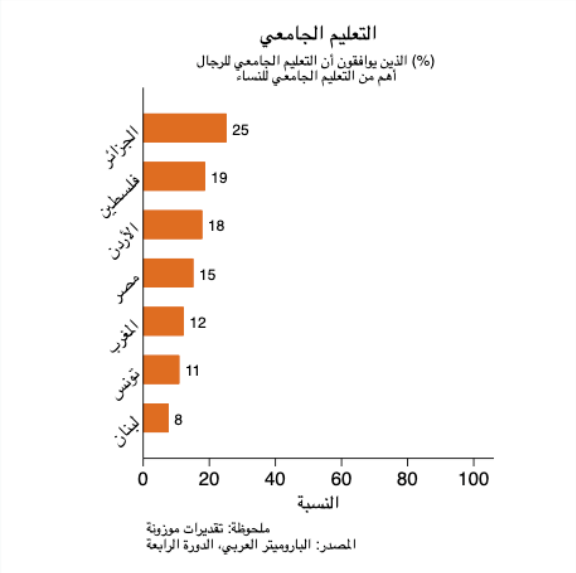

الشكل 1: النساء في التعليم الجامعي بحسب الدولة

ويُعد احتمال أن تقول النساء بأن التعليم الجامعي أهم للرجال من النساء، غير مُرجح في عدد من الدول، كما يتبين من الرسم البياني إلى اليسار في الشكل 2. التباين (Δ) في التوجهات إزاء المساواة في إتاحة التعليم الجامعي بحسب الجنس يبلغ أقصاه في الجزائر، حيث النساء أقل من الرجال بـ 16 نقطة في اعتناق هذا الرأي. وجاء الأردن بعد الجزائر (Δ = 14- نقطة)، ثم تونس (Δ = 8- نقطة)، ثم مصر (Δ = 7- نقطة). لكن في كل من فلسطين (Δ = 5-) والمغرب (Δ = 3- نقطة) ولبنان (Δ = 3- نقطة) لا يبدو أن آراء الرجال والنساء إزاء هذه المسألة متباينة كثيرًا: فالمبحوثون والمبحوثات بينهما تباين جد ضئيل في اعتناق الرأي بأنه يجب أن يُتاح للنساء نفس الحق المكفول للرجال في التعليم الجامعي.

ويجدر بالملاحظة أن مستوى تعليم المبحوثين والمبحوثات لم يكن وثيق الصلة بالتوجهات إزاء مقولة أن التعليم الجامعي أهمّ للرجال مقارنة بالنساء (الشكل 2، الرسم البياني إلى اليمين). ففي المغرب فقط (Δ = 12- نقطة) كان الأكثر تحصيلًا للتعليم يرفضون هذه المقولة، مقارنة بالأقل نصيبًا من التعليم. وفي سائر أنحاء المنطقة الأخرى، فإن الأعلى والأقل نصيبًا من التعليم متقاربين في تأكيدهم على ضرورة أن يُتاح للنساء المساواة في التعليم الجامعي.

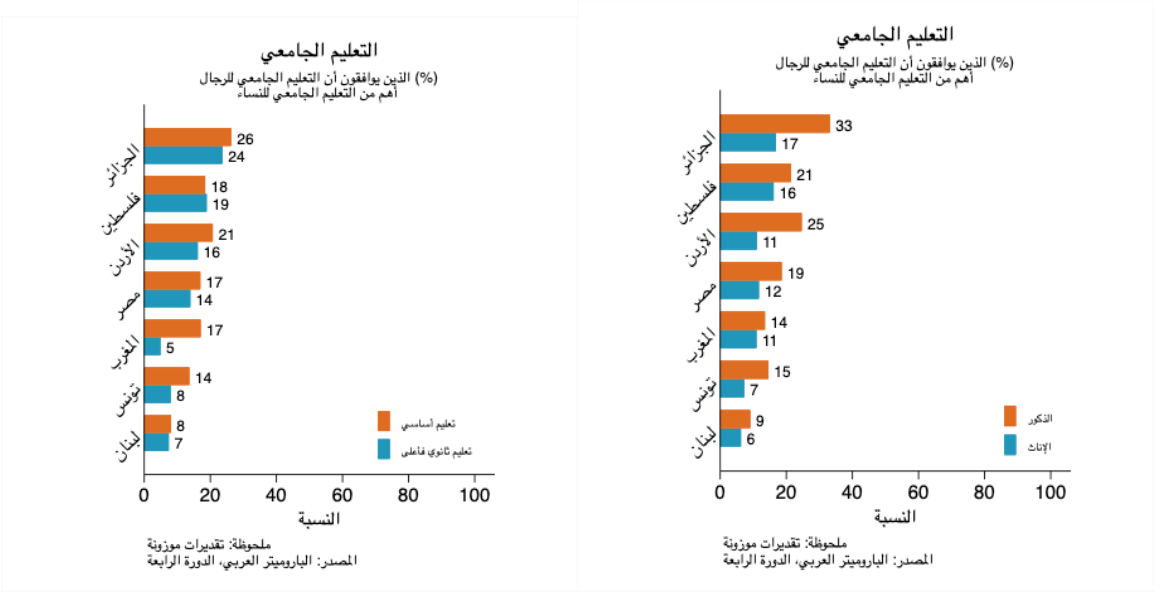

الشكل 2: التوجهات إزاء النساء في التعليم الجامعي بحسب الجنس ومستوى التعليم

شهدت التوجهات إزاء حق النساء في التعليم تغيّرًا على مدار العقد الأخير في المنطقة، حسبما يتبين من الشكل 3. ففي عام 2006 كان نحو رُبع من يعيشون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يرون أن التعليم الجامعي أعلى أهمية للذكور. ظلت هذه النسبة كما هي لم تتغير في عام 2011، بالتزامن مع الانتفاضات العربية. إلّا أن النسبة انحسرت إلى 15 بالمئة فقط في عام 2016. ويبدو من هذا الانحسار أن التوجهات قد تغيرت في شتى أنحاء المنطقة بسرعة كبيرة في غضون السنوات الأخيرة، والمُرجّح أن السبب يعود إلى زيادة فرص التعليم المتوفرة للنساء حاليًا، اقترانًا بتغير توجهات الجيل الأحدث سنًا إزاء مساواة النساء بالرجال.

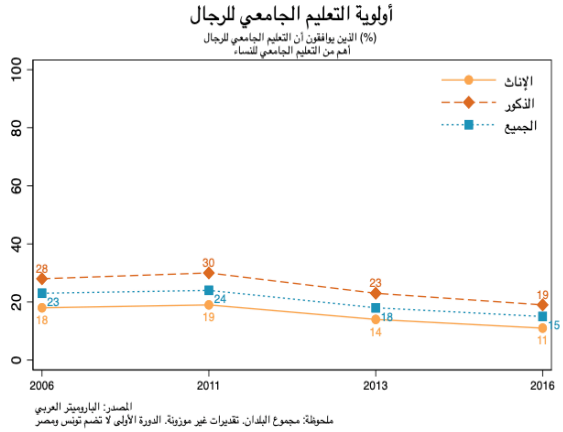

الشكل 3: التغير في التوجهات إزاء التعليم الجامعي للنساء

إجمالًا، تكشف الدورة الرابعة من الباروميتر العربي (2016) عن أنّه من المقبول على نطاق واسع ضرورة أن يُتاح للنساء الحق في المساواة في التعليم، وهذا في شتى أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبشكل عام، فهناك أقليات صغيرة تقول بأنّ التعليم الجامعي أهمّ للرجال مقارنة بالنساء. وعلى مدار السنوات العشر الأخيرة، تم اتخاذ خطوات هامّة في هذا المجال، وصاحب هذا انحسار كبير في اعتبار التعليم أهم للرجال مقارنة بالنساء في المنطقة. ما يعني أنه إذا كان مُتاحًا للأسرة أن تُدخل الأبناء الجامعة، فمن المرجح أن تتمكن النساء من الاستفادة من هذه الفرصة.

القبول العام لدخول النساء سوق العمل

رغم الانخفاض النسبي في معدلات مشاركة النساء المتزوجات في قوة العمل في شتى أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المقبول على نطاق واسع أن يتمكّن من العمل خارج البيت. بالتقريب فإن 8 من كل 10 أشخاص في المنطقة ذكروا أنه يمكن للمرأة المتزوجة أن تعمل خارج البيت. وهناك تباين صغير فيما بين الدول حول هذه المقولة، كما يتبين من الشكل 4. إذ أن 9 من كل 10 أشخاص يعتنقون هذا الرأي في لبنان، وتبلغ النسبة 88 بالمئة في تونس، و86 بالمئة في كل من مصر وفلسطين والأردن. وفي الوقت نفسه، فإن أغلبية كبيرة توافق على ضرورة حصول النساء على هذا الحق في كل من المغرب (78 بالمئة) والجزائر (71 بالمئة). ويُعدّ هذا التوجه مماثلا نسبيًا لنتائج القياسات الأخرى للآراء الخاصة بحقوق النساء وأدوارهنّ، مع العلم بأن اللبنانيين والتونسيين هم الأكثر دعمًا، بينما الجزائريون هم الأقل دعمًا للمساواة للنساء.

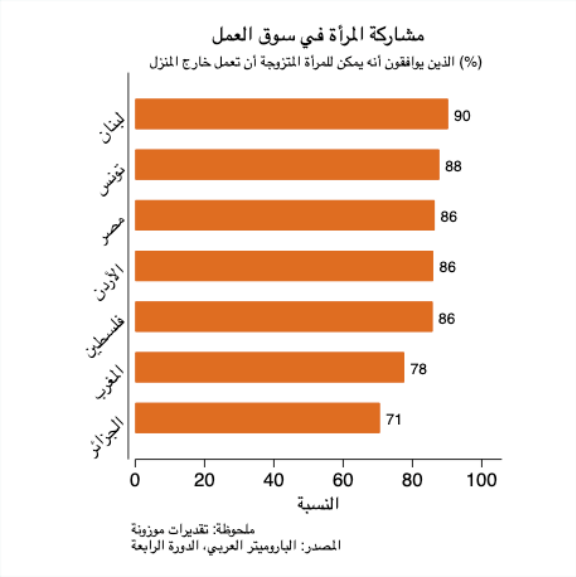

الشكل 4: النساء في قوة العمل بحسب الدولة

إلا أنّ ثمة تباينات (Δ) كبيرة بحسب الجنس. ففي شتى أنحاء المنطقة العربية، تنزع النساء لأنّ يعتقدن أكثر بكثير من الرجال بأن بإمكان النساء المتزوجات العمل خارج البيت. والرسم البياني إلى اليسار في الشكل 5 يُظهر أن هذه الفجوة هي الأكبر من نوعها في الجزائر، حيث الغالبية العظمى من النساء (85 بالمئة) يعتنقن هذا الرأي، مقارنة بما يزيد قليلًا عن نصف الرجال (57 بالمئة)؛ وهو تباين بواقع 28 نقطة مئوية. وفي المغرب المجاور، تبلغ الفجوة 19 نقطة، وتصل إلى 14 نقطة مئوية في الأردن. كما يوجد تباين غير هيّن في كل من تونس (Δ = 13+)، ومصر (Δ = 13+)، وفلسطين (Δ = 12+)، في حين أن الفجوة بين الرجال والنساء تصل لأقل معدلاتها في لبنان (Δ = 5+).

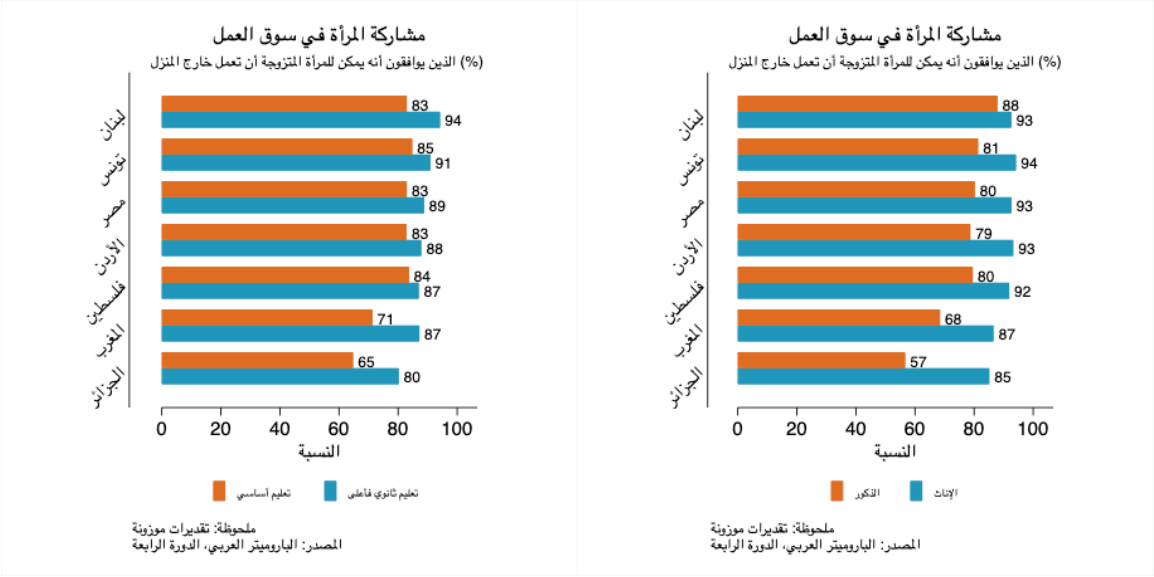

الشكل 5: النساء في قوة العمل بحسب الجنس والتعليم

لا يبدو أن التوجهات إزاء عمل النساء خارج البيت متصلة بشكل متسق بالتعليم عبر أنحاء المنطقة. فالرسم البياني إلى اليمين في الشكل 5 يشير إلى وجود تباين بارز (Δ) بين آراء من أتمّوا التعليم الثانوي ومن حصلوا على شهادة جامعية في ثلاث دول فحسب من بين الدول المشمولة بالاستطلاع: في المغرب تبلغ الفجوة 16 نقطة، وتبلغ 15 نقطة في الجزائر، و11 نقطة في لبنان. وفي البلدان الأخرى، كانت الاختلافات بين من حصلوا على تعليم عالٍ ومستويات أدنى من التعليم ضئيلة. وتراوح التباين بين 3 و6 نقاط.

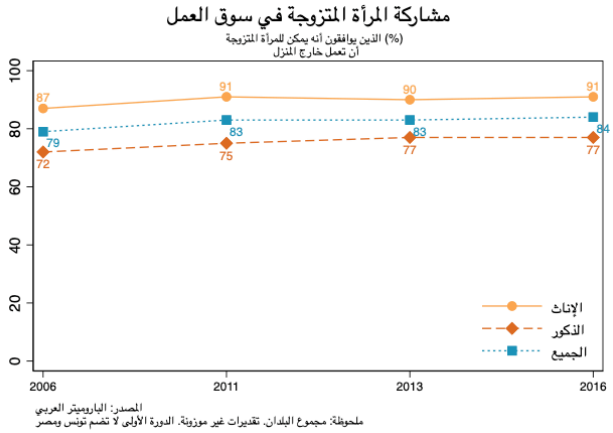

الشكل 6: المسار الزمني لتغير الآراء إزاء وجود النساء في قوة العمل

إجمالًا، فإن المسار الزمني لتغير الآراء الظاهر في الشكل 6 يُبيّن قبول العرب عمومًا للنساء في قوة العمل منذ عشر سنوات، مع بداية إجراء الاستطلاع. يشير الرسم البياني إلى تباين جد ضئيل عبر الزمن بالنسبة للنساء والرجال.

انحسار الاهتمام بالسياسة

إجمالًا، فإن رُبع العرب أفادوا باهتمامهم بالسياسة في عام 2016. إلّا أن الباروميتر العربي رصد تباينات كبيرة فيما بين الدول (الشكل 7). الأكثر اهتمامًا بالسياسة هم على ما يبدو الفلسطينيون، حيث ذكر 4 من كل 10 مبحوثين اهتمامهم بالسياسة، ثم الثلث في تونس. وبلغت النسبة في لبنان 27 بالمئة، و27 بالمئة في مصر، و26 بالمئة في الأردن، حيث يبدو أن ثمة اهتمامًا بالسياسة فوق متوسط. والمغرب (18 بالمئة) والجزائر (17 بالمئة) هما الدولتان حيث المواطنين أقل اهتمامًا بالسياسة.

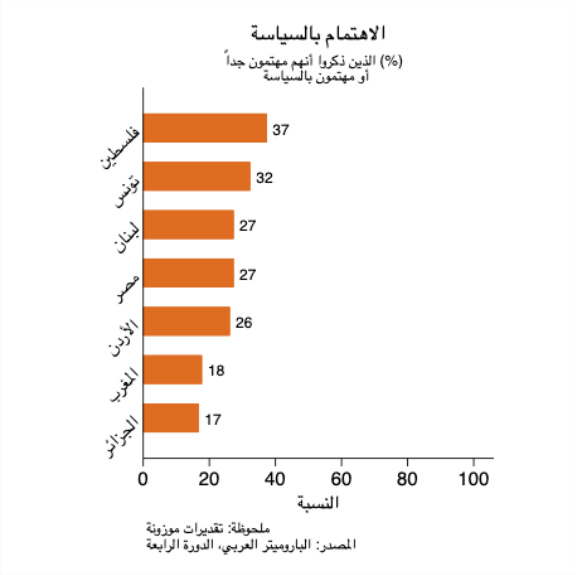

الشكل 7: الاهتمام بالسياسة بحسب الدولة

وأفادت أقل من نصف النساء في الدول المشمولة بالاستطلاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنهن مهتمات بالسياسة. الرسم البياني إلى اليسار في الشكل 8 يوضح الاختلافات الظاهرة بين الدول: فالنساء في تونس وفلسطين هنّ أكثر من ذكرن أنهن مهتمات بالسياسة أو مهتمات بالسياسة للغاية، بواقع 28 بالمئة في البلدين، ثم بلغت النسبة 21 بالمئة في مصر، و19 بالمئة في الأردن و16 بالمئة في لبنان. في الوقت نفسه فإن واحدة من كل 10 سيدات مهتمة بالسياسة في الجزائر (11 بالمئة) وفي المغرب (9 بالمئة). ويُعد اهتمام النساء بالسياسة أقل من اهتمام الرجال في جميع الدول المشمولة باستطلاع الباروميتر العربي. وهناك تباين كبير بين الرجال والنساء في الاهتمام بالسياسة في كل من لبنان (Δ = 24- نقطة)، وفلسطين (Δ = 19- نقطة)، والمغرب (Δ = 18- نقطة). في حين أن الاختلاف في مستوى الاهتمام بين الرجال والنساء يبلغ أقل معدلاته في تونس، بواقع 8 نقاط فقط.

كما يرصد الباروميتر العربي اختلافات في مستويات التعليم في المنطقة العربية. باستثناء لبنان، حيث يقول عدد متساو من الناس من أصحاب التعليم الأساسي وأصحاب والتعليم الثانوي فأعلى إنهم مهتمون بالسياسة (27 بالمئة)، فالنمط القائم يتبع المتوقع، كما يظهر من الرسم البياني إلى اليمين في الشكل 8: يبدو أن الحاصلين على التعليم العالي مهتمون أكثر بالسياسة.

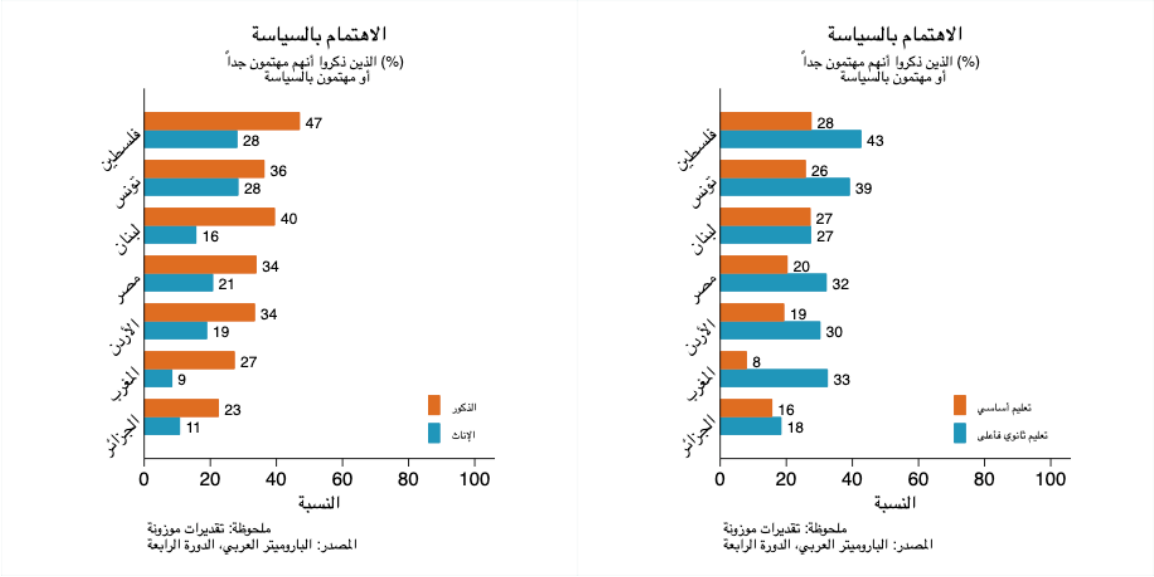

الشكل 8: الاهتمام بالسياسة بحسب الجنس ومستوى التعليم

وتبلغ الفجوة أعلى مستوياتها في المغرب، حيث يبلغ التباين 25 نقطة مئوية، ثم فلسطين (Δ = 15+ نقطة مئوية) وتونس (Δ = 13+ نقطة مئوية) ومصر (Δ = 12+ نقطة مئوية) والأردن (Δ = 11+ نقطة مئوية). ويبدو أنه لا توجد اختلافات كبير من واقع مستوى التعليم في الجزائر (Δ = 2+ نقطة مئوية).

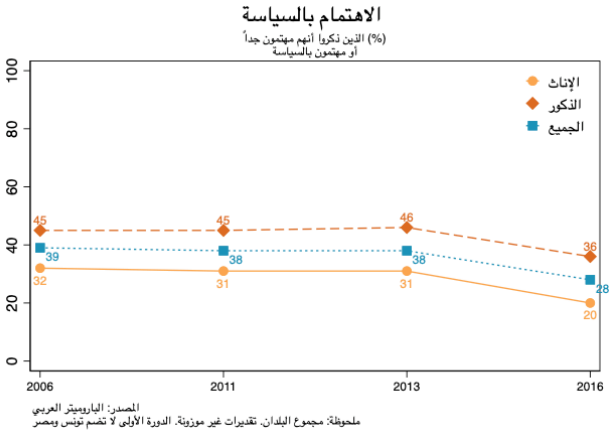

الشكل 9: التغير الزمني في الاهتمام بالسياسة

بشكل عام، تراجع اهتمام النساء بالسياسة في شتى أنحاء المنطقة، لا سيما في السنوات الأخيرة. إلّا أنّ هذه ليست ظاهرة متصلة بالجندر، كما يظهر من الشكل 9. ففي عام 2006 كان ثلث النساء تقريبًا في المنطقة يقلن بأنهنّ مهتمات إلى حد ما أو مهتمات للغاية بالسياسة، مقارنة بـ 45 بالمئة من الرجال. ولم يتغير التوجه كثيرًا أثناء وبعد سنوات الانتفاضات العربية في 2011 و2013. ولكن في الآونة الأخيرة، انحسر الاهتمام بالسياسة في شتى أنحاء المنطقة، إذ أصبحت سيدة من كل 5 سيدات الآن، ورجل من بين كل 3 رجال، مهتمات ومهتمون بالسياسة، وهو انحسار بواقع عشر نقاط على مدار 3 سنوات للجنسين.

تأييد فكرة أن يُتاح للنساء الحق في رئاسة الحكومة

رغم عدم شغل امرأة لهذا المنصب في أية دولة عربية،[1] فإن غالبية المواطنين في الدول السبع المشمولة بالاستطلاع يرون أنه يمكن أن تشغل النساء منصب الرئيسة أو رئيسة الوزراء في البلاد التي بها أغلبية مسلمة. يكشف الشكل 10 عن انتشار هذا الرأي في لبنان (77 بالمئة) والمغرب (70 بالمئة)، في حين قال الثلثان تقريبًا بنفس الرأي في الأردن (66 بالمئة) وفلسطين (64 بالمئة). وهناك أغلبيات واضحة أيدت هذا الرأي أيضًا في تونس (63 بالمئة) ومصر (61 بالمئة). والاستثناء البارز في هذا التوجه هو الجزائر، حيث يعتنق هذا الرأي 36 بالمئة فحسب.

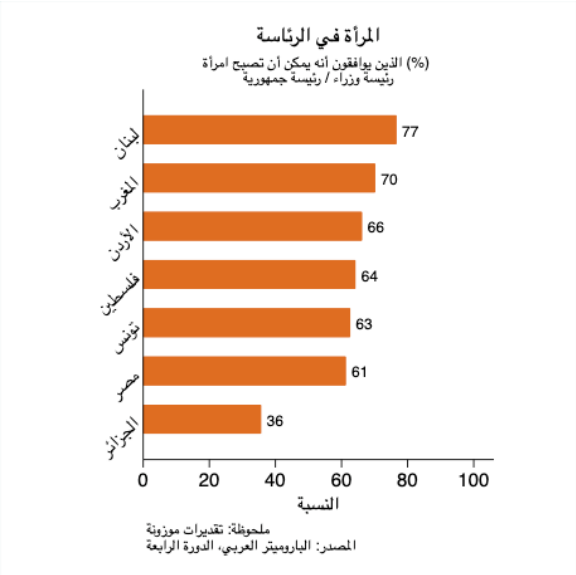

الشكل 10: تأييد رئاسة نساء للحكومة بحسب الدولة

الرسم البياني إلى اليسار في الشكل 11 يُظهر التباين بين الجنسين في مدى تأييد وصول النساء لأعلى المناصب السياسية. فالنساء هن على الأرجح من يقلنّ بأنه يمكن للمرأة أن تصبح رئيسة دولة بها أغلبية مسلمة. التباين (Δ) بين الجنسين يبلغ أعلى معدلاته في الجزائر (Δ = 22+ نقطة)، ثم المغرب (Δ = 20+ نقطة) فتونس وفلسطين (Δ = 13+). ويجدر بالملاحظة أن في جميع الدول باستثناء الجزائر تعتقد ثلثا النساء بأن رئاسة امرأة للحكومة أمر مقبول. في الجزائر فاحتمال تأييد النساء لإمكانية وصول امرأة لهذا المنصب يبلغ ضعفي احتمال تأييد الرجال له، ما يُظهر أن إحجام الرجال الجزائريين عن قبول رئيسة للحكومة هو أكبر سبب لضعف مستوى تأييد رئاسة نساء للحكومة في الجزائر مقارنة بسائر الدول الأخرى.

[1] شغلت نساء منصب رئيسة الجمهورية ورئيسة الوزراء في بلدان غير عربية بها أغلبيات مسلمة، مثل بنغلادش وإندونيسيا وباكستان.

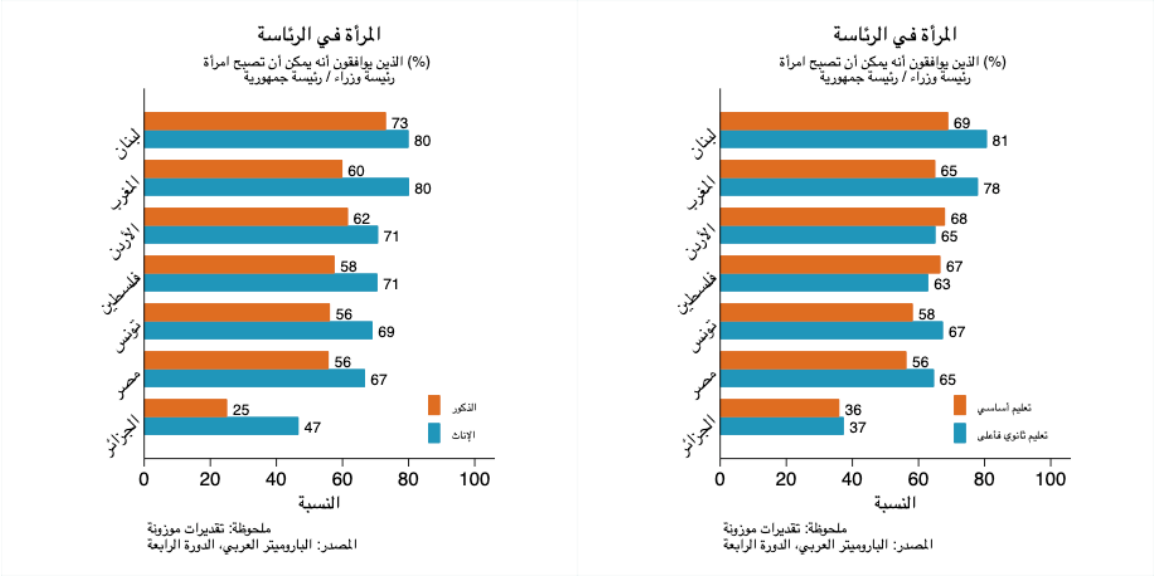

الشكل 11: قبول وجود رئيسة وزراء/رئيسة

بالنظر إلى مستوى تعليم المبحوثين (الرسم البياني إلى اليمين في الشكل 11) يتبين وجود أثر لمستوى التعليم على تأييد وصول امرأة إلى منصب رئيسة الحكومة في سائر أنحاء المنطقة. وفي بعض الدول، فإن من حصلوا على تعليم ثانوي على الأقل هم الأكثر قبولًا ممن اكتفوا بمستويات أدنى من التعليم، بأن تصبح امرأة رئيسة وزراء أو رئيسة دولة مسلمة. ومن حصلوا على مستوى تعليمي أعلى هم على الأرجح من يعتنقون هذا الرأي في المغرب (Δ = 13-) وفي لبنان (Δ = 12-) وفي تونس ومصر (Δ = 9-). وفي الوقت نفسه، فثمة تباين ضئيل بين أصحاب مستويي التعليم في تأييد وصول النساء لمنصب رئيسة الوزراء/الرئيسة، في فلسطين (Δ = 4-) والأردن (Δ = 3-) والجزائر (Δ = 1-).

وبالنظر إلى التوجه العام إزاء وصول النساء إلى المناصب السياسية العليا، فمن الواضح أن مستوى تأييد الناس لوصول امرأة إلى منصب رئيسة وزراء أو رئيسة دولة بها أغلبية مسلمة قد تغير تغيرًا طفيفًا على مدار السنوات العشر المنقضية. فالتوجه العام في الشكل 12 يكشف عن زيادة بواقع أقل من 3 نقاط بالنسبة لجميع المواطنين. وظلّ التوجه العام لتأييد المبحوثات كما هو لم يتغير كثيرًا: ففي 2006 قالت 70 بالمئة من المبحوثات إن بإمكان النساء شغل منصب رئيسة الحكومة، ثم انحسرت النسبة بواقع 4 بالمئة في 2011، ثم زادت إلى 69 بالمئة في 2016. على النقيض، فإن نسبة الرجال المؤيدين لهذا الرأي قد زادت من النصف تقريبًا في عاميّ 2006 و2011 إلى 55 بالمئة في 2016. وسوف نرى إن كانت هذه الزيادة طارئة وستنحسر مرة أخرى أم أنها تمثل توجهًا سيستمر في المستقبل. قد يصبح الرجال في العالم العربي أكثر تأييدًا مع الوقت لرئاسة امرأة للحكومة.

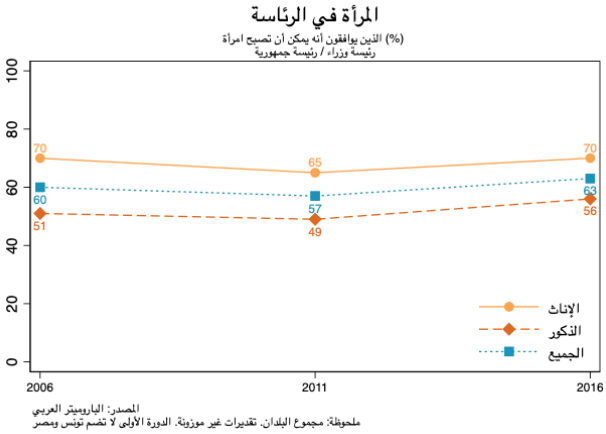

الشكل 12: التغير الزمني في تأييد رئاسة النساء للحكومة بحسب الدولة

الاعتقاد السائد: الرجال قادة سياسيون أفضل

في المُجمل، فإن فكرة أن الرجال قادة سياسيون أفضل من النساء سائدة؛ فثلثا الناس في المنطقة يؤيدون هذه المقولة: "بشكل عام، الرجال أفضل من النساء في مناصب القيادة السياسية". يستعرض الشكل 13 نسبة المواطنين المؤيدين لهذه المقولة، بحسب الدولة. أربعة من كل 5 مواطنين في الجزائر (81 بالمئة) وفي مصر (79 بالمئة) يقولون إن الرجال أفضل في المناصب القيادية السياسية. كما أن نحو ثلاثة أرباع الناس في الأردن يؤيدون هذه المقولة (74 بالمئة) وفي فلسطين أيضًا (71 بالمئة). لكن نسبة تأييد المقولة المذكورة أقل في كل من المغرب (56 بالمئة) وتونس (55 بالمئة) ولبنان (52 بالمئة)، لكن النصف على الأقل في هذه الدول الثلاث يفضلون تولي الرجال لمناصب سياسية قيادية.

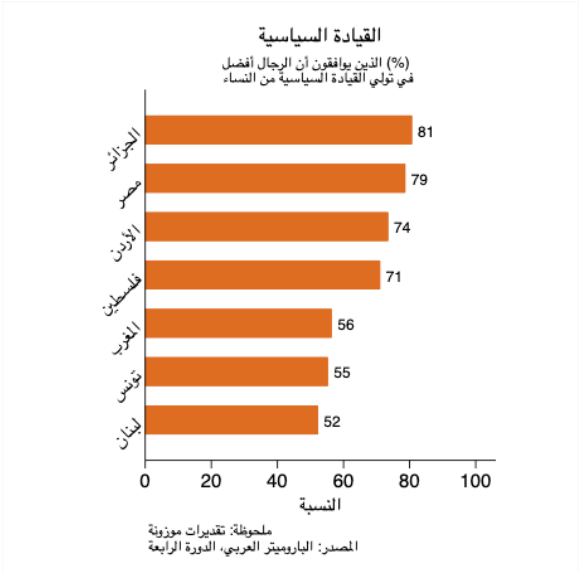

الشكل 13: القيادة السياسية بحسب الدولة

يميل الرجال والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اعتناق آراء مختلفة إزاء قدرة النساء على القيادة السياسية. فالرسم البياني إلى اليسار في الشكل 14 يشير إلى أن الفجوة بين الجنسين فيما يخص هذا الرأي تبلغ أقصاها في المغرب، حيث النساء أقل بـ 21 نقطة مئوية في تأييد مقولة أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية، لكن التباين أقل في كل من لبنان (Δ = 15-) وفلسطين (Δ = 14-) والجزائر (Δ = 13).

وهناك اختلاف ضئيل نسبيًا في كل من تونس ومصر (Δ = 7- في البلدين). والأردن هو البلد الذي به أصغر تباين في الرأي بين الجنسين (Δ = 3- نقطة مئوية).

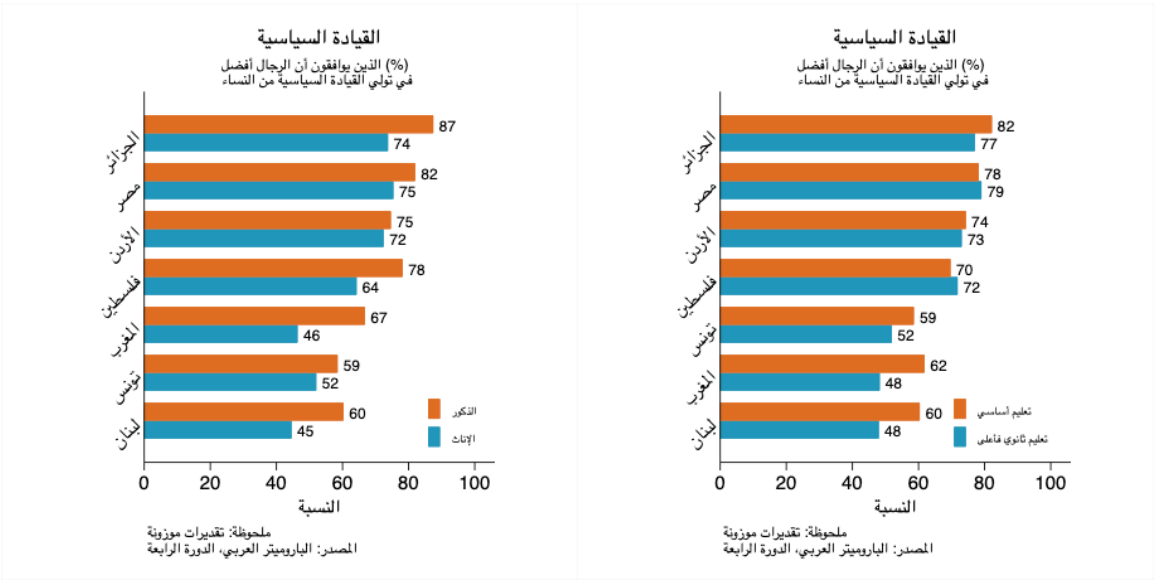

الشكل 14: القيادة السياسية بحسب الجنس ومستوى التعليم

يُعد تأثير التعليم على تأييد القيادة السياسية للرجال مُختلطًا (الرسم البياني إلى اليمين في الشكل 14). ففي الجزائر والأردن وتونس والمغرب ولبنان، رصد الباروميتر العربي أن من حصلوا على تعليم ثانوي أو أقل، هم الأرجح من يؤيدوا مقولة أن الرجال يمثلون قيادات سياسية أفضل. وفي مصر وفلسطين، تشير البيانات إلى أن نسبة من يؤيدون مقولة أن الرجال قيادات سياسية أفضل هي أعلى في أوساط الأعلى تعليمًا. إلّا أنّ التباين في الرأي بحسب مستوى التعليم يعد ضئيلًا. بشكل عام فإن التباين (Δ) يبلغ أعلى معدلاته في المغرب بواقع 14- نقطة مئوية، ثم لبنان (Δ = 12- نقطة) وتونس (Δ = 7- نقطة). والتباين في الرأي بحسب مستوى التعليم في سائر الدول الأخرى ضئيل. وإلى حد ما فعدم الاتساق في التباين قد يكون سببه أن الرجال - لا سيما من الأجيال الأكبر - هم عمومًا أفضل تعليمًا مقارنة بالنساء من نفس الأعمار.

ومن الجدير بالملاحظة أن الرأي إزاء القيادة السياسية بالنسبة للرجال والنساء لم يتغير إلى حد بعيد على مدار السنوات العشر الماضية، كما يتبين من الشكل 15. في عامي 2006 و2016، أيد 67 بالمئة من الناس في المنطقة هذا الرأي. لكن النتائج المعروضة على الخط الزمني تُظهر نسقًا أوضح. في الواقع، فمنذ انتفاضات 2011 وحتى 2013 أصبح المواطنون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل إقبالًا على تأييد مقولة أن الرجال يمثلون قيادات سياسية أفضل. فأثناء هذه الفترة انحسرت نسبة الرجال المؤيدين لهذا الرأي من 78 بالمئة إلى 66 بالمئة، فيما انحسرت في أوساط النساء من 62 بالمئة إلى 52 بالمئة.

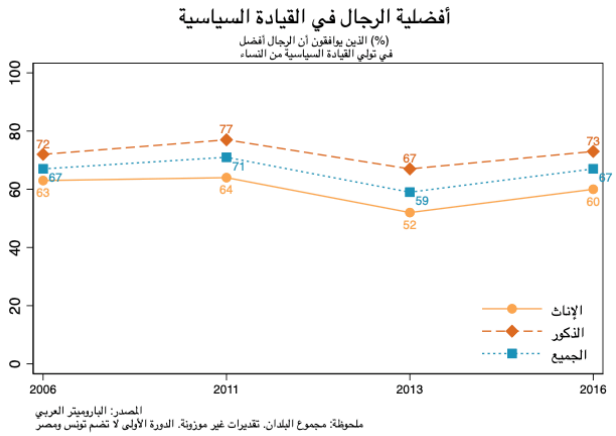

الشكل 15: التغير الزمني في الرأي إزاء القيادة السياسية

من المُرجح أن هذه النتيجة كانت نتاجًا للتغيرات الكبيرة التي شهدتها المنطقة، مع تزايد بروز النساء في المجال العام، سواء في الظروف الثورية كما في تونس ومصر، أم في خضم الإصلاحات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في المجالس النيابية، مع آثار الإصلاحات الجارية لزيادة المشاركة النيابية للمرأة في برلمانات بلدان مثل الأردن والمغرب.

لكن بحلول عام 2016 انعكس مسار هذه التوجهات. فالرجال أصبحوا أكثر تأييدًا لمقولة أن الرجال قادة سياسيون أفضل بواقع 7 نقاط مئوية، فيما زاد تأييد النساء للمقولة بواقع 9 نقاط مئوية، خلال فترة السنوات الثلاث هذه. ولعل الزيادة في انعدام الأمان في سائر أنحاء المنطقة - بما يشمل النزاعات المدنية والدولية - قد دفعت المواطنين والمواطنات إلى تفضيل القيادة السياسية للرجال، نظرًا للرأي النمطي السائد، القائل بأن القادة الرجال هم أفضل في توفير الأمان في بلادهم.[2]

من الذي يجب أن تكون له الكلمة الأخيرة؟ ما زال الرجال هم صناع القرار في الأسرة

يقول نصف الناس أو أكثر في جميع الدول إن الزوج هو الذي يجب أن تكون له الكلمة الأخيرة في القرارات التي تمس الأسرة. الشكل 16 يكشف عن انتشار هذا الرأي في الجزائر (77 بالمئة) ومصر (72 بالمئة)، ثم المغرب (58 بالمئة) وتونس (58 بالمئة)، والأردن (57 بالمئة)، وفلسطين (52 بالمئة). في لبنان فقط يؤيد أقل من النصف (46 بالمئة) مقولة أن الزوج هو الذي يجب أن يكون متخذ القرار في الشؤون الأسرية. لذا ورغم القبول العام بالمساواة في الحقوق للنساء في التعليم وفي العمل وفي السياسة، فما زالت الآراء إزاء أدوار النساء في المجتمع تؤيد عدم المساواة.

[2] أنظر:
Young, Iris Marion.2003. "The Logic of Masculinist Protection: Reflections on the Current Security State." *Journal of Women in Culture and Society*, 29: 1-25.

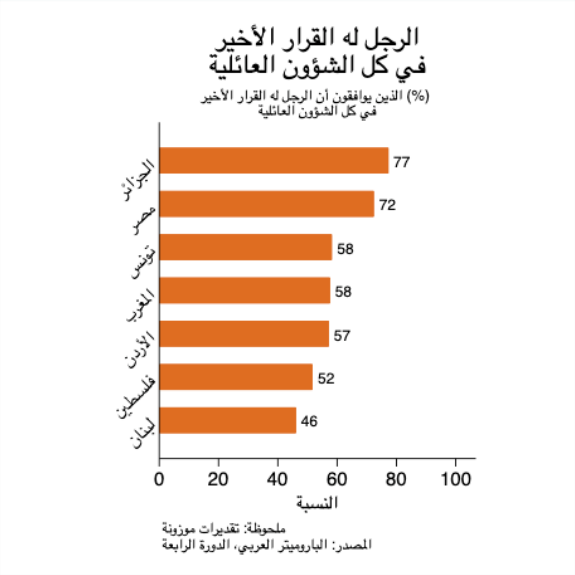

الشكل 16: اتخاذ القرارات الأسرية

يُظهر الرسم البياني إلى اليسار في الشكل 17 التباين في الرأي (Δ) بحسب الجنس. فالتباين يبلغ أعلى معدلاته في لبنان، حيث النساء أقل تأييدًا للرأي المذكور بواقع 19 نقطة. وهناك فجوات مماثلة في الأردن (Δ = 17- نقطة) والجزائر (Δ = 16- نقطة) والمغرب (Δ = 15- نقطة) وفي تونس أيضًا (Δ = 15- نقطة) وفلسطين (Δ = 12- نقطة). أما مصر (Δ = 6- نقاط) فهي البلد الذي يشهد أقل تباين بين الرجال والنساء في الرأي إزاء هذه المسألة. وفي شتى أنحاء المنطقة، فإن النساء أقل تأييدًا من الرجال لمقولة أن الأزواج هم الذين يجب أن تكون لهم الكلمة الأخيرة في شؤون الأسرة.

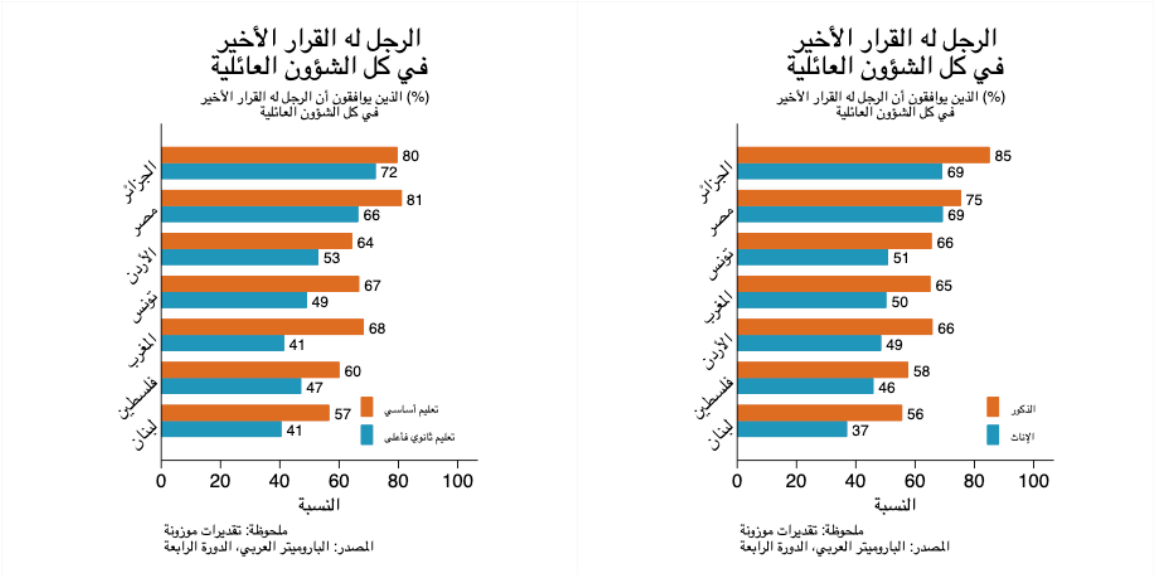

الشكل 17: "الكلمة الأخيرة في قرارات الأسرة" بحسب الجنس ومستوى التعليم

يتبين وجود اختلاف أكبر وأكثر اتساقًا في تأييد الرأي المذكور بناء على مستوى التعليم (الرسم البياني إلى اليمين في الشكل 17). فمن حصلوا على تعليم ثانوي على الأقل هم أقل تأييدًا لمقولة أن للأزواج الكلمة الأخيرة، مقارنة بمن حصلوا على مستوى تعليمي أقل. يبلغ التباين أعلى معدلاته في المغرب، حيث من حصلوا على تعليم أفضل أقل تأييدًا لهذا الرأي بواقع 27 نقطة، ثم تونس (Δ = 18- نقطة)، ولبنان (Δ = 16- نقطة) ومصر (Δ = 15-

نقطة). كما أن التباين أقل في كل من فلسطين (Δ = 13- نقطة) والأردن (Δ = 11- نقطة) والجزائر (Δ = 8- نقطة). لم يُطرح هذا السؤال من قبل في استبيانات مراحل الباروميتر العربي المختلفة، ومن ثم لا تتوفر بيانات عن التغير في تأييد هذا الرأي على مرّ الزمن.

النتائج

تؤيد الجماهير العربية في شتى أنحاء المنطقة حصول النساء على المساواة في الحقوق التي يحصل عليها الرجال في جملة من المجالات، ومنها الحق في التعليم، والعمل، وشغل المناصب السياسية. ويظهر من النتائج أن هناك اختلافات كبيرة بين الدول في تأييد المساواة في هذه الحقوق. كما أن ثمة اختلافات بين آراء النساء والرجال، لا سيما فيما يخص أدوار النساء في المجتمع. كما يرصد الباروميتر العربي التباين في الآراء بحسب مستوى التعليم. فالمواطنون الأقل نصيبًا من التعليم هم الأرجح أن يعتنقوا الآراء المؤيدة لعدم المساواة، ما يُظهر أنه مع ارتفاع مستويات التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تتغير الآراء تجاه النساء أيضًا.

قد يكون لهذه النتائج تداعيات على السياسات الرامية إلى تمكين النساء. فلابد لجهود تحسين المساواة بين الرجال والنساء أن تنتقل من ضمان المساواة في الحقوق، إلى التركيز على تغيير الآراء إزاء أدوار النساء في المجتمع.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي

تقوم الشبكة بإجراء إستطلاعات للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات مستوى عالٍ من الجودة والمصداقية منذ عام٢٠٠٦

نحن أضخم مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم